تحكم المدن في اقتصاد ضواحيها: المظاهر والآثار، حالة جماعة العليين، عمالة المضيق-الفنيدق (المغرب)

أ.المداني بونيت: باحث بسلك الدكتوراه، مختبر التنمية وإعداد المجال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة – المغرب.

ملخص: حظيت دراسة الضواحي جغرافيا في علاقتها بمدنها بأهمية كبرى، نظرا لعلاقتهما المتداخلة والتي ترافقها عمليات تأثير وتأثر، تكون سلبية على الضواحي، ما يعني أن الدينامية بينهما مستمرة، من هنا فمقالنا هذا الذي خصصناه لجماعة العليين كضاحية للمجموعة الحضرية التطوانية، يجد أهميته ضمن هذه العلاقة. ويكمن الإشكال الذي أخَدنا لتناوله كون جماعة العليين تحظى بموقع متميز بالنسبة للمدينة، وموارد ترابية، اقتصادية وبشرية مهمة، لكن في مقابل ذلك، تعيش وضعا اقتصاديا وئيدا، المدينة تتحكم فيه بشكل كبير، وذلك يؤثر على وضعها العام.نهجنا الطريقة الاستقرائية في تكاملها مع الاستنباط، والمنهج الوصفي، واعتمدنا التحقيقات الميدانية مع الأسر والفاعلين الاقتصاديين (أصحاب المحلات التجارية والمهنية، باعة ورواد السوق الأسبوعي). تأكد لنا أن جماعة العليين أصبحت ضاحية المدينة بشكل عفوي، بعيدا عن التخطيط لها، المدينة تتحكم في اقتصادها(70%من سكان السهل يتبضعون من المدينة، أما مداشر الجبل فهي مرتبطة بالمدينة بشكل كامل) بشكل يمنعها من خلق حركية اقتصادية داخلية. ختاما فتخفيف هذا التحكم يفترض إعادة موقعة جماعة العليين ضمن علاقتها الوظيفية مع المدينة، عدا ذلك، فمدن المجموعة الحضرية التطوانيةستستمر في زحفها نحو جماعة العليينالضاحوية.

الكلمات المفتاحية: تحكم المدن، المجموعة الحضرية التطوانية، الضاحية، اقتصاد الضواحي، جماعة العليين (المغرب).

Cities control the economy of their suburbs: Appearances and Effects The Case of the Aliyyin Community, M'diq-Fnideq Prefecture, Morocco

Elmadani Bounit,

Doctorate Researcher,Development and space Preparation Laboratory,Faculty of Human and Social Sciences, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.

Abstract: The study of the geographical suburbs in relation to their cities has acquired great importance due to their overlapping relations which are

accompanied by processes of influence, which are often negative on the suburbs. Hence, our article which we have devoted to the Aliyyin community. the problem we want to syudy is that the Allyyin community, has a distinct location and important economic and human ressources, but its economic reality is weak and the city is in control we focused on the inductive and proactive approach and the descriptive approach, we have adopted investigations with families and economic opertors (shops, businesses and market vendors), we were assured that the city controls the economy of the Allyyin community(70% the people of the plain are shopping in the city, while the mountain's ''Douar'' are completely connected to the city), which imits their economic activity.

Keywords : Governance of cities, Tetouanian urban group, suburb economy, Alliyyin community (Morocco).

مقدمة:

يحظى الجانب الاقتصادي في الدراسات الجغرافية باهتمام كبير، إذ لا يجوز لنا بدونه أن نقيس تطور مجتمع أو ركوده، فهو كعلم يدخل ضمن خانة العلوم الإنسانية، حري بنا الإحاطة به، فحصه وتمحيصه، علنا نجد فيه ما يؤكد لنا مدى التغير/ الركود الحاصل في البنية الاقتصادية لجماعة العليين وكي يستقيم ذلك، سننطلق من سنة 2005 باعتبارها نقطة تحول مجالي مهم تؤرخ لسنة إحداث العمالة التي تشكل الإطار الإداري الذي ينتمي إليه مجال دراستنا، هنا لن أنخرط في الحديث عن التقسيمات الترابية لمختلف الكيانات التابعة لها. إنما يكفينا الإشارة أن تسعة سنوات من إحداث كيان بمستوى عمالة يبقى حديثا، إذ الدينامية المختلفة التي تعرفها مدينة المضيق ككيان حضري، ومعها مدينة الفنيدق، كمجال حدودي، اللذان ينموان بشكل سريع متواتر، موقعهما على الساحل، كحد طبيعي، والحال أن إطارهما الترابي ضيق، وبالتالي الطفح على جماعة العليين كظهير خلفي لهما، احتمال وارد، بل ومؤكد، فموقع مجال دراستنا، والإمكانات الطبيعية التي يتوفر عليه، فضلا عن الحمولة الديمغرافية التي تحتضنها، عناصر وأخرى ستجعل منها خزانا يُزود المدينتين بمختلف حاجاتها، أمر سَيُحول مجال دراستنا إلى نقطة استغلال مكثف، بالفعل ذلك ستكون له آثار عميقة على المجال الترابي لجماعة العليين. وبالموازات مع ذلك، الإشارة للشريط الساحلي ذي الأهمية السياحية، والذي يوجد مجال دراستنا، ضمن ظهيره الخلفي، إذ كان من المفترض أن يكون بمثابة قاطرة ودافعة اقتصادية، ليس فقط لكل من المضيق، الفنيدق ومارتيل، بل حتى لمجال دراستنا باعتباره منفتح عليه، لكن وضعه

الاقتصادي الهش ينذر، أننا ضمن مجال هامشي، موقعه لم يشفع له من أن يبني قاعدة اقتصادية سليمة تسمو لمستوى الرهانات الاقتصادية التي تحوم حوله.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فلما نحن ضمن مجال ضاحوي معالمه بدأت في التبلور بل أكثر من ذلك، هو مجال في الأصل كان ضاحية، وفي كلمة الحوز الذي ينتمي إليه ما يفيد ذلك. انجذاب السكان نحو المدينة وارتباطهم بها هو الحاضر الثابت في العلاقات البيمجالية (بين جماعة العليين والمدينة بمعناها العام والتي تشمل المضيق، الفنيدق وتطوان كذلك). أمام هذا الوضع، من الأهمية بمكان البحث في الديناميات السوسيوديموغرافية ومختلف خصائصها، جدواها ستبرز كلما حاولنا إيجاد خيط رابط بينها والرهانات الجديدة المنفتح عليها مجال جماعة العليين، والتي من المؤكد ستكون لها أهميتها من ناحية الدراسة والبحث العلمي، على اعتبار أننا أشرنا آنفا، أن ثمة ارتباط مهم بين مجال دراستنا والمجالات الحضرية المحيطة به.

تلك العلاقة ستحمل في طياتها ما يفيد وجود تبادل على مستويات متعددة، لكن حتما، ذلك التبادل لن يكون متكافئا، إن من جانب المواد المستخرجة من الجماعة لفائدة المدينة، أو جوانبه الاقتصادية، التي سيبقى فيها الاستقطاب للمدينة، عنصر يستدعي البحث والدراسة على اعتبار أننا صرحنا أن المجال المدروس مجال ضاحوي، في طور التشكل، بهذه الوضعية التي يبدو من خلال سماتها الأولى أنها مختلة وغير متوازنة، بل تراجع مختلف تلك الإمكانات، سيجبر الساكنة على تغير الوجهة بحثا عن مصادرعيش جديدة، وكلما نظرنا للأمر من زاوية كون مجال دراستنا، تتجاذبه المدينة، فلا محالة ثقلها سيتحكم في بنيته الاقتصادية، لكن وعلى الرغم من ذلك، فستبقى هذه الأخيرة، في صيرورتها نحو تلقف أنشطة جديدة، لتعتبر بذلك عتبة مفصلية، ومؤشر أساسي في التحول الاقتصادي الذي تعرفه جماعة العليين.

1- توطين جماعة العليين ضمن إطارها العام

قبليا تتأطر جماعة العليين ضمن قبيلة الحوز، على المستوى الإداري، تنتمي لعمالة المضيق الفنيدق، سنة 1992 كانت بمثابة تاريخ استقلالها بمجالها الترابي، بعدما كانت قبل تلك الفترة تشكل مجالا واحدا مع جماعة الملاليين، تقع ضمن الشمال الغربي من المملكة، بجهة طنجة – تطوان، عمالة المضيق – الفنيدق، والتي تكونها ثلاث بلديات (بلدية المضيق، بلدية الفنيدق، وبلدية مارتيل)، وجماعتين قرويتين (جماعة بليونش، وجماعة العليين موضوع الدراسة). مساحتها تبلغ 110 كلم^2، بحمولة ديمغرافية مهمة استقر عددها في حدود 6126 نسمة سنة 2004، بعدما استقر حسب إحصاء 1994 عند 5654 نسمة. وما دمنا ضمن مجال ريفي فتنظيمة الاجتماعي لازال تقليديا، تؤطره مجموعة من المداشر، رسميا عددها يصل إلى 13 دوارا (p3.Agence du Bassin Hydraulique Loukkos, 2005,): مركز العليين، أفراسو، حراقة، فرسيوة، بوجميل، الكدانة، أكنان، بلوازن، الكوف الفوقي، الكوف السفلي، واد زرجون، البين، الكثافة السكانية تصل حوالي 52 نسمة/ كلم^2، من الشمال تحدها بلدية الفنيدق، والجماعة القروية تغرامت، التي تنتمي لإقليم فحص أنجرة، بلدية المضيق تحدها من الشرق، ومن الجنوب

نجد الجماعة القروية الملاليين، وصدينة، اللتان تنتميان لإقليم تطوان، تربطها الطريق الوطنية رقم 13 بالكيانات المحيطة بها، (الخريطة رقم 1).

خريطة رقم 1: توطين المجال المدروس ضمن عمالة المضيق - الفنيدق

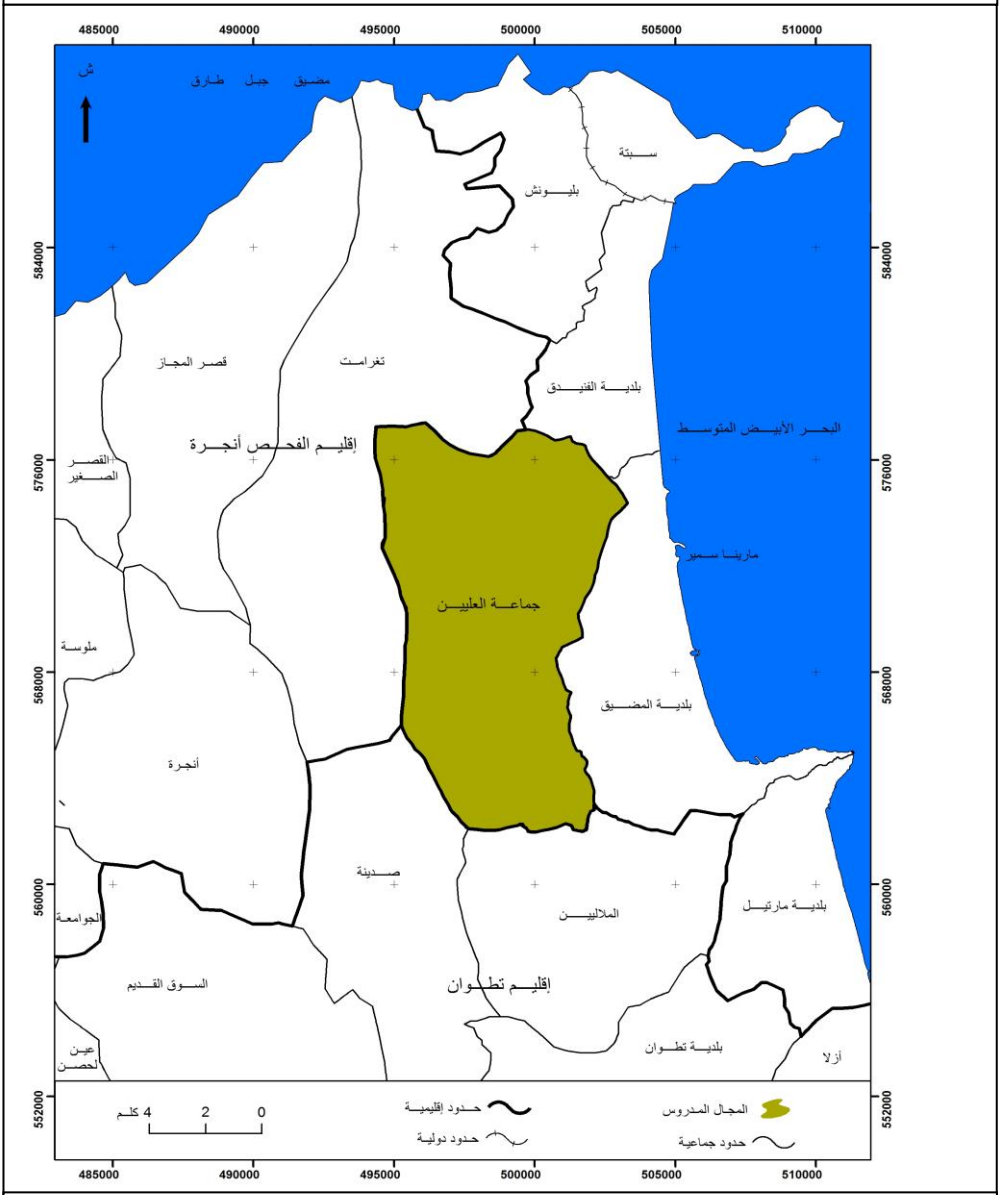

المصدر: انجاز شخصي اعتمادا على معطيات من الوكالة الحضرية لتطوان.

2- **الإشكالية:**

على الرغم من أن جماعة العليين مجال ضاحوي مرتبط بالمجموعة الحضرية التطوانية في مستويين: بشكل مباشر مع مدينتي المضيق والفنيدق، وبشكل غير مباشر مع مدينة تطوان، بإمكانات بشرية، طبيعية (تربة خصبة، وموارد مائية مهمة) ومجالية (امتداد مجالي، موقع استراتيجي)، إلا أن وضعه الاقتصادي وئيد لا قاعدة واضحة له، بل يعيش ركودا بينا، المدينة تفرض عليه سيطرتها. بل وتتجاذبه، ما يعني ثقلها سيتحكم في بنيته الاقتصادية، بناء على ذلك نطرح السؤال الإشكالي التالي:

أي دور للتأثير الاقتصادي الذي تمارسه المجموعة الحضرية التطوانية في وئد البنية الاقتصادية لجماعة العليين الضاحوية؟ هل البنية المهنية لسكان جماعة العليين مؤهلة أن تساهم في تغيير وضعها الاقتصادي؟ ما طبيعة العلاقة الاقتصادية بين جماعة العليين والمدينة؟

3- **الفروض:**

- أخذت جماعة العليين صفة الضاحية، بشكل عفوي دون تخطيط مسبق؛

- علاقات اللاتوازن بين جماعة العليين والمجموعة الحضرية التطوانية، مكنت هذه الأخيرة من توجيه اقتصادها؛

- تشتت مداشر جماعة العليين داخل مجالها الواسع، دفع كل مدشر للارتباط الاقتصادي بالمدينة/ المركز الأقرب له؛

- المدن الثلاث المشكلة للمجموعة الحضرية التطوانية، لم تبلغ بعد مستوى المدن الضاحوية.

4- **أهداف البحث:**

انطلق التفكير في انجاز هذا البحث استجابة لمجموعة من الأهداف والتي تتمثل في:

-اكتساب المهارات العلمية في التعامل مع القضايا المجالية ورصد تأثيراتها التفاعلية؛
-الوقوف على الوضعيات التي تعيشها جماعة العليين اقتصاديا في علاقته مع المدينة، في مختلف المستويات المتعلقة بالإنسان والمجال، في محاولة لاستشراف الأفق الجديدة للرهانات التي تعرفها الجماعة؛
-الرغبة في المساهمة العلمية في دراسة علاقات المدن بضواحيها وسبل ضبط حدود تأثير المدينة عليها.

-تطوير تجربتنا في الدراسات الميدانية لمختلف القضايا الجغرافية.

5- **المنهج العلمي المتبع:**

- **تكامل بين الاستقراء والاستنباط**:اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي بشكل كبير، ولكن لا ينفي مزاوجته مع المنهج الاستنباطي والذي بدونهما معا لا يستقيم سنام أي دراسة علمية نظرا للتكامل الذي يحققانه.

- **المنهج الوصفي:**المنهج الوصفي يعتمد دراسة الواقع / الظاهرة كما هي، ويوجه اهتمامه بوصفها وصفا دقيقا من خلال التعبير الكمي أو الكيفي، الأول يصف لنا الظاهرة ويوضع خصائصها، أما الثاني فيحولها إلى أرقام إحصائية لتوضيح مقدارها وحجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى. (عمار بوحوش، ومحمد محمد الذنيبات، 2007، ص 138).

وقد ارتبط المنهج الوصفي في بدايته، بشكل كبير بدراسة ومعالجة الإشكالات التي تطرحها العلوم الإنسانية، والتي بعدها انفتحت على مناهج العلوم التجريبية ولو بدرجة أقل نظرا لخصوصيات الإنسان وارتباطاته.

6- **طريقة وأدوات البحث:**

- **الطريقة:** للتحقيقات الميدانية دور أساسي في العمل الجغرافي، بل هي السبيل الوحيد لاستقراء الواقع والظواهر التي تغيب في المعطيات الرسمية، ليبقى الميدان هو المصدر الأساسي لهذه المعطيات. ومن خلال صيغ رياضية محددة يتم تحديد العينة المستهدفة للدراسة.

وبناء على ذلك أنجزنا ما يلي:

- **استمارة موجه للأسر**: قصد بناء صورة متكاملة عن مجال الدراسة، حاولنا اعتماد مدشر عن كل وحدات مجال الدراسة (الجبل، قدم الجبل، السافلة).

واعتمدنا المعادلة الرياضية التالية في تحديد عدد الأسر المستجوبة في كل مدشر:

$$\frac{\text{أ}}{1+\left(\frac{1}{\text{ن}}\times \text{أ}\right)}$$

$$\text{أ} = \frac{(1,96)^2 \times \text{التجانس} \times \text{التباين}}{(0,05)^2}$$

ن = الكون الإحصائي.

التجانس= تمثل نسبة الأميين بجماعة العليين حسب إحصاء2004.

التباين = تمثل نسبة غير الأميين بجماعة العليين حسب إحصاء2004.

وكان بذلك عدد وحدات العينة المحصلة:

- مركز العليين: 147.

- مدشر فرسيوة: 70

- بلوزان: 102.

- أكنان: قمنا بتغطيته بشكل كامل، لأن عدد أسره لم يتجاوز سنة2013، 33 أسرة.

- ليصل بذلك عدد الأسر التي يجب استجوابها:352أسرة.

- **استمارة موجهة لباعة ورواد السوق الأسبوعي بجماعة العليين:**صعوبة ضبط المجتمع المدروس، بسبب عدم انتظام إقبال الباعة والرواد على هذا السوق، دفعنا إلى ملئ الاستمارات مع المعنيين بشكل عشوائي.

- **استمارة موجهة لأرباب المحلات المهنية والتجارية بجماعة العليين:**نظرا لمحدودية عددها قمنا بتغطيتها بشكل شامل، إذ تتركز بشكل أساسي في مركز الجماعة.

- **الأدوات:** للتحقيقات الميدانية دور أساسي في العمل الجغرافي، بل هي السبيل الوحيد لاستقراء الواقع والظواهر التي تغيب في المعطيات الرسمية، ليبقى الميدان هو المصدر الأساسي لهذه المعطيات. ومن خلال صيغ رياضية محددة يتم تحديد العينة المستهدفة للدراسة، وقد اعتمدنا فيها على الاستمارات والمقابلات.

وقصد استغلال معطيات العمل الميداني اعتمدنا برنامج EXCELفي استثمارها إحصائيا، وبرنامجARC GIS، في تناولها الكرطوغرافي.

7- **النتائج:**

1.7 تغير البنية المهنية لسكان جماعة العليين: بسبب ضعف النشاط الفلاحي أم بتوجيه من المدينة:

لضبط التحول الذي مس البنية المهنية بجماعة العليين، لابأس أن نقف عند وضعيتها،فحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، 61% من الفئة النشيطة يعتمدون على النشاط الفلاحي. تحظى فيها الإناث بما نسبته 83.71%، مقابل فقط 55.68% من نصيب الذكور، هي وضعية ستضعنا أمام التقسيم التقليدي للعمل، الذي لا زال حاضرا في النسق المجتمعي لمجال دراستنا،

إذ توكل فيه للمرأة المهمة الكبرى كمساعد عائلي في النشاط الفلاحي. لكن هذا الأخير يتداخل مع أنشطة أخرى مكملة، ليؤثث لنا الدخل العام للأسرة، وما يفسر ذلك، هو انسحاب الذكور لمزاولة أنشطة جديدة والتي تأتي في مقدمتها الأشغال العمومية بنسبة 13.88%، تليها التجارة بـ07.90%، والصناعة بـ06.62%، والنقل بـ05.40%.

قد يبدو التصريح أن النشاط الفلاحي لا زال يستقطب أيدي عاملة مهمة بجماعة العليين، مجانبا للصواب، خصوصا وأن النزعة العامة للنشاط الفلاحي في جانبه التقليدي المعاشي، على مستوى الأرياف المغربية، عرف تراجعا لصالح أنشطة جديدة مكملة لدخل الفلاح. الانخراط في هاته الأنشطة الجديدة مرده تراجع مردودية النشاط الفلاحي ومحدودية أداءه، خصوصا إذا ما استحضرنا الوضعيات المناخية الشاذة (الجفاف، الفيضانات)، التي تقوض الصيرورة العادية لدينامية المجال، وما لذلك من آثار مباشرة على النشاط الفلاحي بمجال دراستنا، يزداد الأمر أهمية، إذا ما انطلقنا من كون النشاط الفلاحي المعتمد، لا يعدو أن يكون في أغلبه بوريا، وموجه للاكتفاء الذاتي المعيشي.

واعتماد على العمل الميداني الذي أنجزناه سنة 2013 تبين أن النشاط الفلاحي ضل محتفظا بالمرتبة الأولى ضمن مجموع المهن المزاولة من طرف أرباب الأسر بالجماعة، لكن تراجع واحتفظ فقط بنسبة 30%،متبوعا بمهنة عاملبما يناهز 27%،(مبدئيا حينما أبحث عن المهنة التي يتقنها من يصرح أنه "عامل"، في الحقيقة، يعمل كل شيء ولا شيء، فهو قد ينخرط في أي عمل كيفما كان، لكن لا يتوفر على المهارات التي تكسبه لقب مهني، وعلى الرغم من أن هذا التصنيف يعمل به رسميا، إلا أنه في الحقيقة أبعد ما يكون من المهن التي نُطلق على مُمْتهِنيها اسم "مُعَلم"، الذي له مهارات وكفاءة وتجربة، وفي هذه الوضعية، فأغلب الذين يمارسون "مهنة" عامل لا يهمهم ما ينتجون مِن قيمة مضافة، بقدر ما يهمهم ما يحصدون من دريهمات معدودة من عملهم الشاق، اليومي والمحدود.) و ما يفوق 11% تسجلها مهنة البناء، أما ربات البيوت فيسجلن ما قيمته 7%، و 8% للذين بدون أي مهنة، في الحقيقة الحديث عن توزيع المهن بجماعة العليين، هو حديث في عمق البنيات التقليدية للمجتمعات القروية، بل إذا ما علمنا أن تلك البنية التقليدية بمجال دراستنا تبلغ ما يناهز 83% كمجموع المهن المذكورة آنفا، وفقط 17%، تبقى موزعة بين المهن الحديثة عن الجسم المهني لجماعة العليين، (مستخدم، ميكانيك، الحراسة، حلاق، النقل، التجارة، نادل، الوظيفة العمومية،...)، فالأمر لا يعدو أن يكون محاولة البحث عن مهن جديدة، ولكن ذلك يتم بشكل بطيء.

كلما حاولنا التدقيق أكثر بين الوحدة السهلية والجبلية بمجال دراستنا، سيتأكد لنا أن الأولى (دواري مركز العليين، وفرسيوة)المرتبة الأولى للنشاط الفلاحي يليه مهنة العامل، بعده البناء. عكس الثانية (دواري بلوازن وأكنان): المرتبة الأولى لمهنة العامل، وبعده الفلاحة، فالبناء، وذلك راجع إلى غياب الأراضي الصالحة للفلاحة في الجبل.

قبل أن نُموقع تأثير المدينة على البنية المهنية بمجال دراستنا، من اللازم علينا أن نعرج على المستوى التعليمي لساكنة جماعة العليين، الذي يحظى فيه ذوو المستوى الابتدائي بـ89%، و11%، موزعة بين باقي المستويات، وضعية كفيلة بأن تؤكد لنا أن معظم ساكنة العليين مهنهم البديلة عن الفلاحة لن تتجاوز تلك المهن التي تحتاج فقط للقوة البدنية، وليس القوة والكفاءة العلمية، لكن من جانب آخر، سنؤكد أن هناك سعي من مختلف السكان لتلقف مهن جديدة. فحينما نسجل أن مهنة عامل كان في نصيبها ما نسبته 27%، هي إشارة واضحة ودليل صريح أن غياب الكفاءة المهنية، والتجربة سببين أساسيين يجعلان سكان جماعة العليين، يحتفظون بتلك المهن التقليدية، في انتظار الظفر بفرصة عمل قد توفرها وقد لا توفرها المراكز الحضرية المحيطة، ولما نحن بصدد مجال تصله تأثيرات المجال الحدودي المحيط به، فنسبة العاملين كَحَمَّالة للمواد المهربة من سبتة تبلغ ثلث المصرحين بامتهانهم مهنة (عامل)، خصوصا كلما قلت الأشغال التي توفر فرص الشغل بالجماعة.

من جانب آخر فغياب فرص شغل قادرة على امتصاص الطلب المتزايد على العمل بعد تقهقر المردود الفلاحي، تدخلت المدينة لجذب اليد العاملة من جماعة العليين بل تحولت إلى خزان بشري، ذلك توضحه الخريطتين (2،3)، مدينة المضيق هي الأولى في استقطاب اليد العاملة من جماعة العليين، تليها مدينة الفنيدق فمدينة تطوان، يتحكم في هذا عامل القرب أو البعد من المدينة، وكذا الخط الذي تميز بسلالة موصلاته بين المدشر والمدينة. فإذا كان المستوى الدراسي يوجه السكان بجماعة العليين اتجاه المهن التي لا تحتاج إلى مهارة علمية، فإن المدينة المجاورة هي الأخرى تمارس عليها نفوذها من خلال جلبهم للعمل في أي شيء عدا الأنشطة المنظمة. والأمر لا يقف عند هذا الحد، بل يتجاوزه للتبضع وقضاء الحاجات التجارية بنفس المدينة قبل مغادرتها لمقر السكن بأحد مداشرها.

خريطة رقم 2: أماكن عمل سكان مدشري الوحدة السهلية

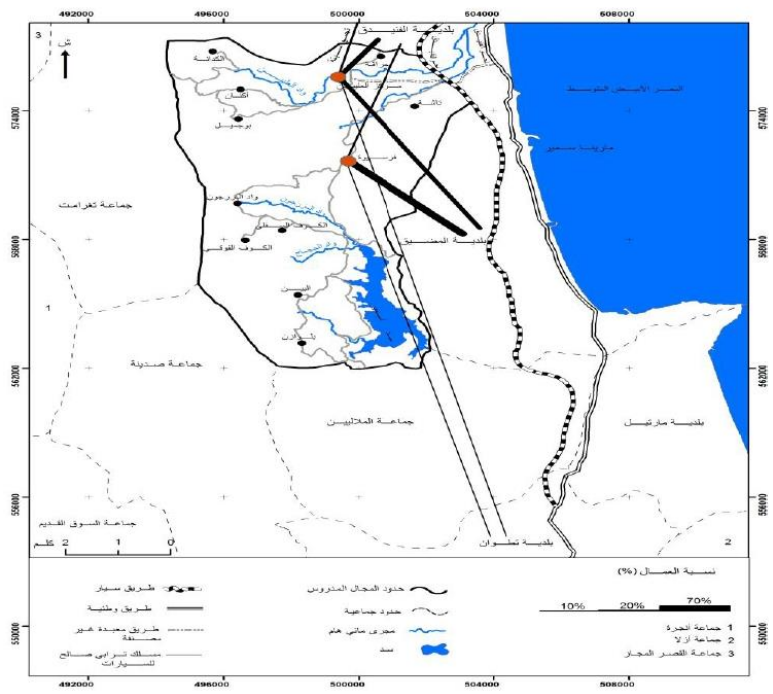

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني عينة (63%)، (86%) سنة 2014

خريطة رقم 3: أماكن عمل سكان مدشري الوحدة الجبلية

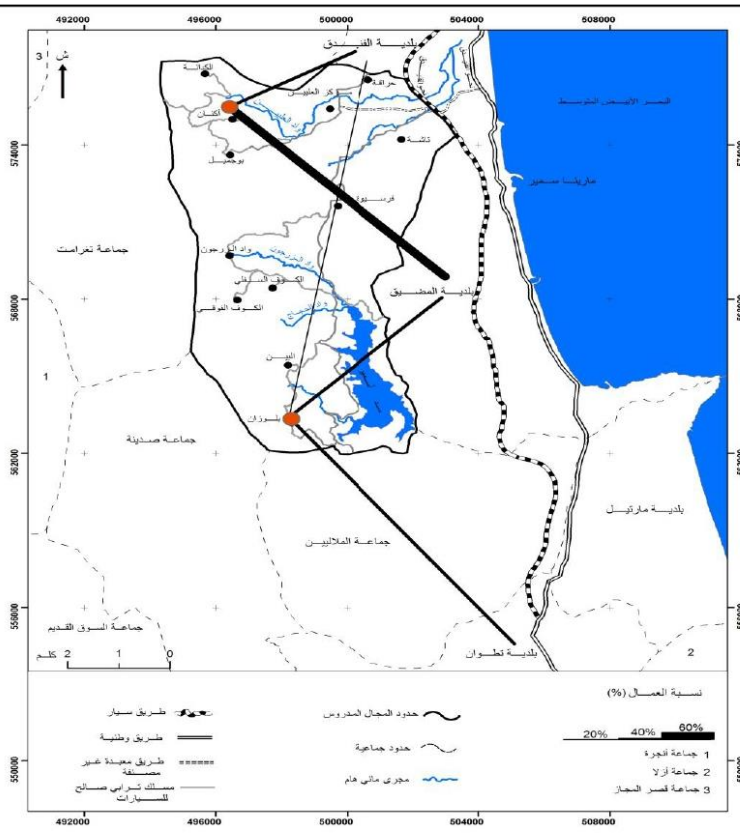

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني عينة (77%)، (100%) سنة 2014

7-2- ضعف البنية الاقتصادية لجماعة العليين، للمدينة فيه دور مهم

بشكل عام قرب المدينة من ضواحيها وتوفر وسائل النقل، يعني ضمنيا تبعيتها لها اقتصاديا، خصوصا إذا كان الثقل الديمغرافي بها قليل، لا يسمح بخلق قاعدة استهلاكية كبيرة مشجعة على فتح محلات تجارية جديدة، ذلك يتضح من خلال البحث في وضعية المحلات التجارية وتجربة السوق.

أ- يهيمن نشاط بيع المواد الغذائية على مجمل المحلات التجارية بجماعة العليين

إن الحديث عن الأنشطة التجارية الممارسة بجماعة العليين، يُمكننا أن نستثمره، لنتبين السبب الذي جعل محلات المواد الغذائية تصل نسبتها النصف من مجموع المحلات التجارية، والتي

أغلبها تتركز بمدشر أفراسو، ومركز العليين، اللذان يستحوذان على 74% من مجموع المحلات التجارية داخل الجماعة، وباقي المداشر لا تتجاوز 26%، أي محل واحد بسيط وتقليدي لبيع المواد الغذائية (الصورة 1) في كل مدشر، أما الأنشطة الحرفية (نجارة الخشب، و نجارة الألومينيوم)(الصورة 3،4) فتسجل ما مجموعه 20%، وهنا تجدر الإشارة، أن ما تنتجه هذه المحلات لا يخرج في أغلبه عن إطار جماعة العليين، مما يعني أن المدن المجاورة في علاقة اقتصادية سلبية مع مجال دراستنا، أي أنها تستفيد منها كضاحية في المقابل هي قاعدتها الاقتصادية تتراجع،أما المقاهي فتسجل 20% وتتوطن كلها في مركز الجماعة ومدشر أفراسو، ومحل لاستغلال الرخام بنسبة 5%(الصورة 4) والصيدلية بـ5% (الشكل رقم 1).

شكل رقم 1: البنية الاقتصادية لجماعة العليين 2014 (%)

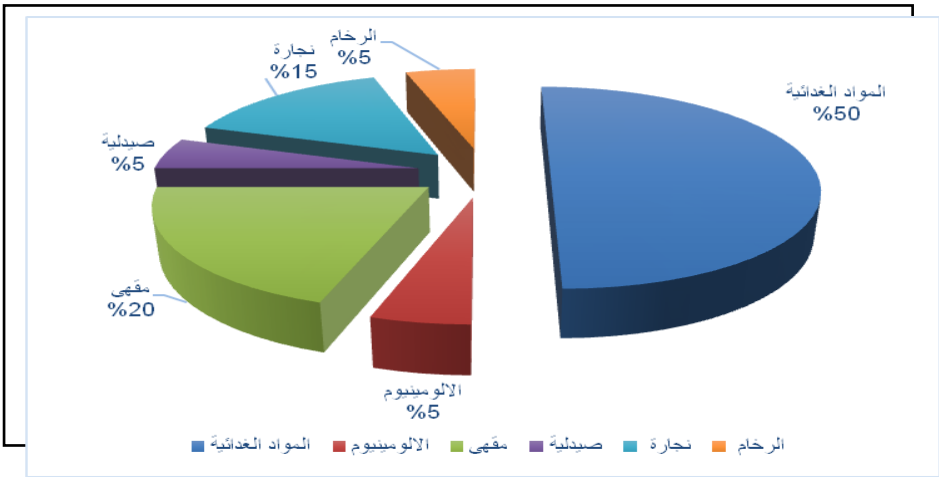

صور رقم 1،2،3،4: الأنشطة الاقتصادية بجماعة العليين

المصدر: بعدسة الطالب الباحث بونيت المداني، أبريل 2014.

ب- الحركة الاقتصادية للمحلات التجارية بجماعة العليين يحد منها ضعف الرواج

صَنف المستجوبون ضمن عينة الدراسة ضعف الرواج التجاري لمحلاتهم في المرتبة الثانية ضمن المشاكل التي يتخبطون فيها، خصوصا بالوحدة السهلية التي تتوفر لها كل شروط بناء قاعدة اقتصادية مهمة. ما يؤكد ذلك، كون أرباب المحلات التجارية، ينشطون في أعمال ثانوية الفلاحة والتهريب على رأس الأنشطة الثانوية لأرباب المحلات التجارية بما نسبته 25% لكل منهما، ويتبين من خلال ذلك، فيما النقل السري ونقل البضائع يقف في مجموعه عند 25%، والأعمال الحرة بنسبة 12.5%، ويستعينون في ذلك بمساعدين ضمانا للسير العادي لمحله،إذ يصل عدد المحلات التجارية التي لا تعتمد على أي مساعد في نشاطها إلى 45%، وتبقى 55% للفئة الأخرى التي تعتمد المساعدين في تسيير محلاتها، 50% يعتمدون مساعدا واحدا في تسير محلهم، وكلما ازداد عدد المساعدين إلا وقلت أهميتهم، حيث تسجل الأنشطة التي تعتمد مساعدين اثنين إلى 20% و10% فقط لكل من ثلاثة وأربعة مساعدين، وهذه الوضعية تجد مكانا لها حينما نستحضر أن محلات بيع المواد الغذائية تشكل النصف من مجموع الأنشطة.

من جهة أخرى ضعف رواج المحلات التجارية قد يُفهم، لو كانت الخدمات التي تقدمها ثانوية، أو بدون أهمية خصوصا للسكان القرويين، في هذه الحالة، قد نقول أنهم يستغنون عن تلك الخدمات الثانوية، ويهتمون فقط بالحاجات الأساسية لحياتهم اليومية، لكن الأمر لا يعدوا أن يتعلق بالمواد

الأساسية، وتمثل فيها الخدمات الصيدلية والمواد الغذائية 55% من مجموع الأنشطة ومع ذلك هناك عجز حاصل!، إلى من نَكِلُ إذن الوضع الاقتصادي الهش بجماعة العليين؟، أليس إلى المدينة التي ما فتئت تمارس دور "الدينامو" الجاذب لكل ما استحسن بظهيرها الخلفي، وتعتبره كذلك، مخزنا آمنا لكل الأنشطة الزائدة عن حاجتها والمكلفة لها في نفس الآن؟

3-7-الجذب التجاري: الثابت في العلاقة بين المجموعة الحضرية التطوانية وجماعة العليين

ما يمكن أن يوضحة الانجذاب الواضح في اتجاه المدن المجاورة، تلك العلاقة الترابطية الاقتصادية القديمة بين مختلف مداشر العليين والمدن المجاورة حسب القرب أو البعد وتوفر الخدمة المناسبة، فتأثير المدينة جلي وواضح، فهي التي تحدد وتتحكم في الحركية الاقتصادية للجماعة، حيث التراقص اليومي في اتجاهها سيخلف ركودا اقتصاديا للمحلات الموجودة خصوصا بالوحدة السهلية (تتكون من ثلاثة مداشر: مركز الجماعة، مدشر أفراسو، ومدشر فرسيوة.)،التي تؤثثها ثلاثة مداشر، و بإمكان بشري يمثل 29% من مجموع سكان الجماعة حسب إحصاء 2004، وتحتضن 74% من مجموع المحلات التجارية والمهنية بالجماعة، وعلى الرغم من ذلك فما نسبته 70% من ساكنة هاته الوحدة يلجأون للمدن المجاورة لجلب احتياجاتهم من مختلف المواد، بل وتبقى المدينة هي التي تتحكم في وضعية بنيتها التجارية، التي تسيطر عليها محلات بيع المواد الغذائية، وما الغياب التام مثلا لمحلات بيع الملابس أو الخدمات الثانوية بالجماعة، إلا تفسير واضح لحضور الثقل الاقتصادي للمدن المجاورة على مجال دراستنا، وأخص بالذكر مداشر الوحدة السهلية. وقد ساعد في ذلك، توفر وسائل النقل السرية ولو بشكل غير منتظم في اتجاه مدينة الفنيدق.

أما إذا ما انتقلنا للوحدة الجبلية (تتكون من تسعة مداشر: الكوف الفوقي، الكوف السفلي، بلوازن، البين، كدانة، واد الزرجون، حراقة، أكنان، بوجميل)،التي تنتظم ضمنها تسعة مداشر، بحمولة ديمغرافية بلغت سنة 2004 ما نسبته 71% من مجموع سكان الجماعة، و26% من مجموع المحلات التجارية بجماعة العليين ولا تخرج عن إطار المواد الغذائية. إذا ما قارعنا الحمولة الديمغرافية، بالمحلات التجارية التي لا تتجاوز محل واحد لكل مدشر، سيتبين أن مداشر الوحدة الجبلية مرتبطة بشكل كلي بالمدن المجاورة، ومع استحضار عامل العزلة وغياب وسائل النقل وتشتت مختلف المداشر مجاليا، مرجح أن العلاقة بالمدينة ستأخذ نفس المسار.

لنكون بذلك أمام مجال ضاحوي مرتبط خدماتيا بالمدينة، ومختلف الديناميات التي تعرفها والحال أننا نتأطر ضمن مجال حدودي يعتبر بمثابة سوق، استقطابه لا يقتصر فقط على المجالات المحاذية لها، بل يصل إشعاعه إلى المستوى الوطني. وبالتالي فالحركية الاقتصادية لجماعة العليين ستعيش تحت رحمة المدن المجاورة، واللاتوازن في توزيع السكان والمحلات التجارية داخل الجماعة والتي لن تخرج سيناريوهاتها المستقبلية عن زيادة الهوة الاقتصادية بين مختلف المداشر.

لتبقى بذلك مدينة الفنيدق، والمضيق نقطتين أساسيتين يحج إليهما سكان العليين من كل حدب وصوب حيث يسجلان على التوالي 51%، و38%، حضور مدينة تطوان وحصتها لا تتجاوز 2%، ويقتصر الأمر فقط على مداشر الوحدة السهلية، ويبقى عامل البعد عنها حاضر خصوصا بالنسبة لمداشر الوحدة الجبلية، الشيء الذي مدد الهوة بين المكونات الحضرية الثلاثة للمجموعة الحضرية التطوانية.

شكل رقم 2: أماكن تبضع ساكنة العليين سنة 2013 (%)

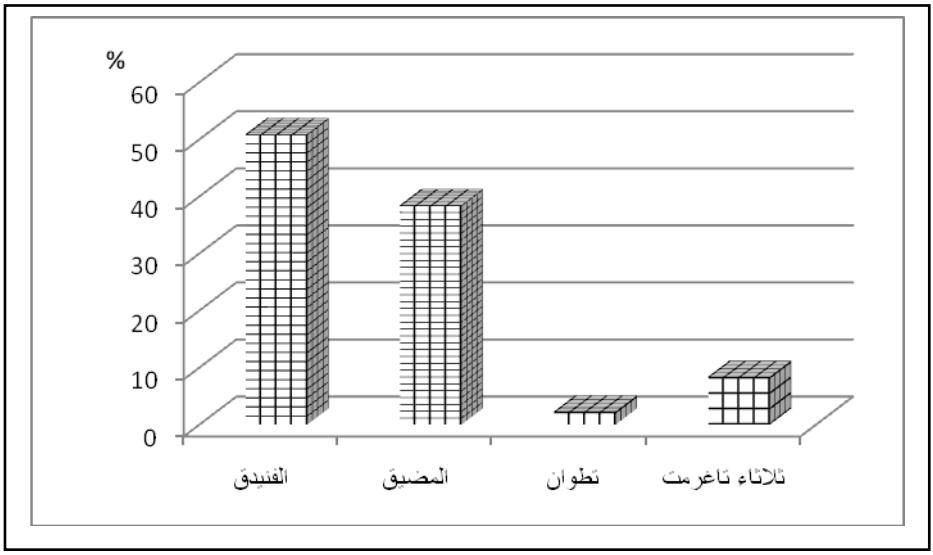

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، عينة:(63%، 77%، 86%)، جرد شامل.

بناء على هذا الوضع، نستنتج أن أفق العلاقة الاقتصادية بين جماعة العليين والمدن المجاورة، ربما ستستمر على نفس المسار إن لم تزدد ترابطا وتطورا، ولنا في ذلك أن نستحضر وضعية الوحدة السهلية وعلاقتها بالمدينة، كي نجزم، بأن الأمر أكبر ما يكون من مادة تعرض وزبون يقتني، كي نبحث في مقاييس علم الاقتصاد لتحسين الخدمة ورفع وتيرة الإقبال، بل الواقع يفوق ذلك، ليرتبط مباشرة بسيكولوجيا السكان ونظرتهم لتلك المواد المقتناة من المدينة وبكل ما هو دخيل. هي عوامل تتداخل وتتركب، وبلا ريب آثارها ستطفو على السطح كلما بحثنا، في مشروع السوق، فهو الآخر ستخيم عليه تأثيرات المدينة.

7-4-مشروع سوق السبت مشروع طموح تلقي عليه التأثيرات الاقتصادية للمدينة ظلالها

أ- دائرة إشعاع سوق السبت لا تتجاوز المداشر المجاورة

لأماكن التوافد أهمية كبرى خصوصا من داخل الجماعة، بل ومن خلال الاستقطاب يمكننا أن نقيس مدى جدوى السوق على الأقل من الناحية الاجتماعية، ويتبين أن مداشر الوحدة السهلية تصدر لوحدها ما يزيد عن 66%، (يستحوذ فيها مركز العليين بما نسبته 64.71%، وفرسيوة بـ23.53%، و11.67% لمدشر أفراسو). أما الوحدة الجبلية، وتحضر فيها فقط خمسة مداشر، وتصل في مجموعها 33.33% من مجموع الرواد.

من خلال هذه الوضعية يتبين أن دائرة استقطاب السوق لا تتجاوز المداشر الملاصقة به، أما الوافدين من المداشر البعيدة فلا يواظبون على حضور السوق أسبوعيا، بل يستعينون بالأسواق المجاورة للحصول على حاجاتهم، والسبب الرئيس هنا، هو البعد وهشاشة وضعية الطريق التي تربط مداشر الجبل بالسهل، وما يتبث لنا هذا الأمر، كون نسبة الراجلين من نسب الوسائل المستعملة لبلوغ السوق تسجل 54.84%، ومستعملي النقل السري تصل نسبتهم32.26%. لكن ما الأسواق التي تجذب سكان الجماعة قبل إحداث سوق السبت؟ وهللازالوا يترددون على تلك الأسواق السابقة؟

ب- **المدينة: هي السوق السابق المستقطب لرواد سوق السبت**

حينما نبحث في العلاقات السابقة على الأقل لرواد سوق السبت بالأسواق السابقة، سنجد أن الفنيدق كان يستقطب 70%، وثلاثاء تغرامت تجلب لها ما يفوق 13%، ولا تستقطب تطوان والمضيق إلا 06.66%، جلي إذن أن المدينة حاضرة بثقلها في جماعة العليين، وذلك من خلال تحكمها في مسارات التبضع لسكانها.

ولكن حينما نستحضر أن 58.62% من المستجوبين علاقتهم بالأسواق السابقة لا زالت على حالها، ويصرح 57.14% منهم، أن الدافع وراء ذلك كونها توفر كل الحاجات الضرورية، و28.57% يؤكدون أن سوق السبت لا يلبي كل حاجاتهم، في حين أن فقط 14.29% هم من يجلبهم نحو تلك الأسواق دافع القرب. مما يؤكد أن عنصر المسافة ليس هو الحاسم في جذب المدن لزبناء من ضواحيها، بل توفيرها لكل حاجاتهم. ما يعني أنه على الرغم من تواجد سوق أسبوعي بمركز الجماعة إلا أن ارتباط السكان بالمدينة مستمر لا ينقطع.ليتأكد لنا إذن، أن الإشكال الحقيقي للدينامية الاقتصادية بجماعة العليين يرتبط بمشكل البنية التحتية والتوزيع المجالي غير المنظم للمداشر، مما يفسح المجال للمدينة كي تبقى هي المستقطب الأول للسكان أمام عجز سوق السبت على استقطابهم وتلبية حاجاتهم.

7-5-علاقات جماعة العليين بالمدينة يطغى عليها اللاتوزان

العلاقات الريف- حضرية، خصوصا بدول العالم الثالث، لا تكون في عمومها متكافئة، بل يتحكم فيها منطق استغلال مختلف الموارد التي تزخر بها المجالات الخلفية للمدينة، فهذه الأخيرة لا تمثل فقط إحدى المكونات الأساسية للمنظومات الحضرية وأحد أهم الأشكال الكبرى لتوسعها، بل

هي تمثل صورة لتعدد مظاهر التداخل مابين المدينة وأريافها المجاورة، وتشكل بالتالي مجالات جغرافية ثالثة متميزة في بنياتها وطرائق استعمالاتها واشتغالها(عثمان هناكا، 2007، ص 35). وحال مجال دراستنا ضمن المجموعة الحضرية التطوانية، يشكل بحق مجالا يزود المدينة بمجموعة من المواد والتي يعتبر الماء أولاها إذ أشرنا سابقا أن 49%، من الموارد المائية التي تعتمدها المدينة تأخذ مصدرها من جماعة العليين. وفي هذا الصدد، المفضل دوحد، لم يبالغ حينما عرف الضاحية باعتبارها"مستعمرة المدينة "، أي أنها مهيأة لخدمة المدينة(دوحد المفضل، 1999-2000، ص 23)، وبذلك فهي الموجه الأساسي لأنشطة السكان. فضلا عن ذلك هنالك مقالع الرمال (صورة 1) منتشرة على قمم الذروة الكلسية بجماعة العليين والتي توجه نحو مشاريع التهيئة بالمدينة، لكنها مدمرة للمشهد العام بالمداشر المعنية بالإضافة إلى مركز تابع لشركة كولينور خاص بتجميع الحليب،(صورة 2) عدد المنخرطين فيه وتصل كمية الحليب التي يدرها هذا المركز إلى 2806 لتر، يوميا (سنة 2014)، وثمن اللتر لا يتجاوز 03.80 درهم.

5

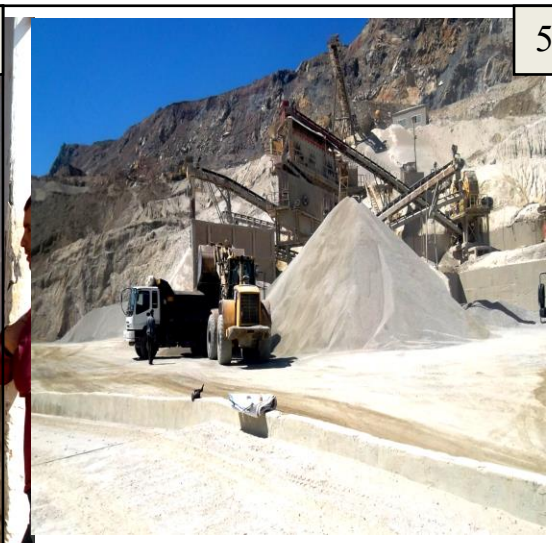

6

المصدر: بعدسة الطالب الباحث، بونيت المداني، أبريل 2014.

8- **المناقشة:**

بناء على ما سبق، يتضح أن جماعة العليين كمجال ضاحوي، تربطه علاقات مع المدن المجاورة، يصعب تصنيفها وظيفيا، ويطبعها اللاتوازن، الذي يؤثر سلبا على وضعها الاقتصادي. وكي نتحقق من ذلك، سنستعرض الفروض التي بدأنا بها على ضوء النتائج التي بلغناها:

-المجالات الحضرية وظهيرها الخلفي تشكل نفسها بنفسها خارج المخططات المجالية التي تقوم به الدولة، والتي غالبا ما تأتي ليس قبليا ولكن بعديا رغبة في حل أزمة وليس تدبير وتنمية مجال ما، وهذا الأمر مرده عدم القدرة في الحسم في وظائف المدن، وهذه أزمه مدن دول الجنوب، فالمدينة يمكن أن تؤدي كل الوظائف دون أن يكون مخطط لها، أي أن العفوية هي الحاضرة في ذلك، إذا انطلقنا من أن المدينة نفسها وظيفتها غير واضحة وغير محددة، فهل يحق أن نصنف مجالاتها الضاحوية وظيفيا أو أن نوفر لها شروط ضاحية تامة كاملة، كي لا ينعكس عليها قربها من المدينة سلبا على الاقل اقتصاديا.

- تواجد جماعة العليين على الطريق الوطنية رقم 13، جعل المدن المجاورة لها تطفح في اتجهاها لتوفير حاجياتها، في المقابل وفر لسكانها فرص شغل ولو أنها غير قارة، لكن جذبتهم اقتصاديا خصوصا فيما يتعلق بالتبضع والخدمات، واقعيا يتم التعامل مع جماعة العليين كجماعة ترابية دون صفة الضاحية ذلك ما جعل غياب تخطيط موجه ينطلق من ذلك، تداخل جماعة العليين في علاقة غير متوازنة مع المدينة يعني ذلك مجالين بقوى مختلفة أي بين مجال مهمش لا يتوفر على بنية تحتية ولا خدمات تكميلية، وغير منظم مع مجال منظم، يتوفر على جميع الخدمات القادرة على جذب السكان.يعني ذلك ثقل المجموعة الحضرية التطوانية يوجه اقتصاد جماعة العليين، ولنا في ذلك أن نشير أن هذه الأخيرة تزود المدينة بالماء، والمواد الفلاحية الطبيعية، واليد العاملة، في المقابل المدينة تستقطب السكان منها، أمام غياب فرص الشغل داخل جماعة العليين بديلة عن الفلاحة، أي ارتباط سكانها مع المدينة، مما يعني اقتصاد جماعة العليين يفتقد لقاعدة اقتصادية متينة.

- المورفولوجية العامة لجماعة العليين يطغى عليها التضرس وتشتت مداشرها، وذلك راجع لأماكن تواجد الماء، ومجال دراستنا مقسم إلى وحدتين: وحدة الجبل بها 8 مداشر، و5 بالسهل، ولكنها موزعة بشكل مشتت، ومتباعد، وإذا أضفنا غياب شبكة طرقية معبدة وغياب مواصلات داخلية تربط وتسهل الاتصال بينها فإن كل مدشر يحاول الارتباط بالمركز / المدينة الأقرب له لجلب حاجاته،هذه عوامل ساهمت في انفتاح مداشرها اقتصاديا على المدن المجاورة من حيث التبضع والترفيه،... وانغلاقها على الجماعة التي لا يربطها بها سوى الانتماء، ويزداد ذلك تعمقا كلما استحضرنا غياب بنيات تحتية كفيلة بجذب الاستثمارات نحوها،مما يعني أن عامل القرب من المدينة يفوت فرصة ظهور أنشطة اقتصادية مكثفة بضواحيها، ما دام الجذب الحضري يلامس الضواحي فصعب أن تستطيع بناء اقتصادها بالشكل المنتظر.

- بالنظر إلى الحمولة الاقتصادية لمدن المجموعة الحضرية التطوانية؛ مدينة تطوان، المضيق، الفنيدق، يمكننا الحسم أن اقتصادها لا يقوم إلا على السياحة، يعني أننا بصدد مدن صغرى تتوسع بشكل بطيء، ما يعني أنها لم تبلغ بعد مستوى المدن الكبرى ذات الحركية الاقتصادية الكثيفة، وذلك يظهر من نوع (عامل) ووثيرة (متذبذب) جلب اليد العاملة من جماعة العليين، الشيء الذي يجعلها في حاجة ماسة لضواحيها كي تنقل إليه كل الأنشطة الزائدة عنها، لكن بحكم محدودية مجال هذه المدن بين البحر والجبل، ذلك يسمح لنقل بعض الأنشطة لضواحيها خصوصا القريبة

منها، لكن في المقابل بالنظر للبنية المهنية لسكان جماعة العليين لا تسمح باستيعاب أنشطة جديدة على اعتبار أن 30% منهم يمارس الفلاحة و 27% تعتمد على القيام بأي نشاط يحتاج القوة البدنية.

جدير بالإشارة، أن العلاقة الاقتصادية بين المدينة وضاحيتها، لا تقف فقط عند الأبعاد الاقتصادية (العرض، الطلب، عوامل الجذب، توفير كل الخدمات،...)، والتقنية (حالة الطرق، توفر الموصلات، النقطة الأقرب،...) بل تتجاوز ذلك، إلى ما هو نفسي، يبدو ذلك، إذا ما حاولنا أن نبسط الصورة التي يبنيها ساكن الريف عن المدينة، باعتبارها مجال منظم، يسمح بالترويح عن النفس، يوفر فرص المتعة، هي كفيلة أن تجذبه للتبضع بل واعتبار الحاجة للتبضع هي الدافع للبقاء في علاقات تراقصية يومية مع المدينة، على الرغم أن كل حاجاته الأساسية بالإمكان توفيرها له في مركز الجماعة، لكن الأمر اليقين لدى سكانها أن الكل يحج للمدينة لقضاء أغراضه والترويح عن نفسه، بالخروج من مدشره، وتغيير روتينه البسيط.

إن التطورات الأخيرة المتمثلة في إغلاق باب سبتة الحدودي يعني توقف تدفق السلع من سبتة إلى الفنيدق، وذلك سيؤثر لا محالة في اقتصادها والمجالات المحيطة بها، على اعتبار أن سكان مجال دراستنا نسبة مهمه منهم يعشيون على عائدات تهريب السلع، إما كنشاط أساسي أو ثانوي مكمل لدخلهم. مما يعني أن آمالهم ستوجه نحو المضيق وتطوان بحثا عن فرص الشغل.

وكي نكون على بينة من أمرنا على الأقل فيما يخص مستقبل جماعة العليين كضاحية ضمن المجموعة الحضرية التطوانية، فصعب بلوغ وضع سيناريو للوظيفة التي ستؤديها في إطار التكامل المجالي. لكن، ومن خلال مختلف المؤشرات، فالحديث عن تخصص وظيفي لجماعة العليين غير وارد بالمرة، هذا الحكم يأخذ مصدره من كون الظاهرة الضاحوية لم تبلغ بعد مستوى التخصص المجالي والوظيفي، ليس فقط ببلدنا بل بمختلف دول العالم الثالث، فبناء على الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تمت في هذا الإطار وعلى قلتها، تبين من خلالها أن ضواحي مدننا قد نستطيع مبدئيا التصريح بأن لها وظيفة خاصة محددة، لكن سرعان ما تظهر مجموعة من الأنشطة التي تأتي بتوجيه من المدينة، لنكون بصدد مجالات أنشطتها تتغير وتتحول حسب حاجة المدينة، وليس بناء على تخطيط مجالي محكم. ومجال دراستنا لا يخرج عن هذا الإطار والحال أن القطب الحضري التطواني، في حاجة إلى مختلف المجالات المحيطة به للاستجابة للدينامية الداخلية التي يعرفها.

من خلال ما سبق فنلخص أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- يشكل النشاط الفلاحي القاعدة الأساس للبنية المهنية بجماعة العليين بنسبة 30%، أما المهن الحديثة فلا تتجاوز نسبة ممتهنيها 17%.

- تهمين تجارة المواد الغذائية على 50% من البنية الاقتصادية لجماعة العليين، تليها خدمات المقهى بـ 20%، و20% للنجارة، و5% لكل من الرخام والصيدلة.

- تعاني جماعة العليين من ضعف الرواج التجاري بها على الرغم من أن نشاط المحلات التجارية بها تعتمد على المواد الإستهلاكية الأساسية اليومية ما يعني أن المدينة باعتبارها تجذب اليد العاملة نحوها من جماعة العليين وتجذبهم كذلك للتبضع، ما يؤثر سلبا على الرواج التجاري داخلها.

- تشتت دواوير جماعة العليين يحول دون خلق بنية اقتصادية محلية ما يدفع كل دور لتلبية حاجاته الأساسية من خارج الجماعة، مدينتا الفنيدق والمضيق نقطتين أساسيتين يحج إليهما سكان العليين حيث يسجلان على التوالي 51%، و 38%.

- علاقات جماعة العليين بالمدينة المجاورة تعرف لاتوازنابينا إذ المدينة تستغل كل موارد جماعة العليين وتعمد عليها في توفير الماء بنسبة 49%، مقالع الرمال بآثارها السلبية على مورفولوجية الوحدة الجبلية بالجماعة والموجهة نحو مشاريع التهيئة بالمدينة.

وتوصي الدراسة بما يلي:

- وجب استغلال مختلف الموارد الطبيعية لجماعة العليين بشكل منظم ومعقلن حماية لبيئتها؛

- إنشاء مشاريع سياحية جاذبة بجماعة العليين كفيل بالرفع من وضعها الاقتصادي؛

- استقطاب المزيد من الأنشطة المهيلكة لجماعة العليين كضاحية للمجموعة الحضرية التطوانية قادر أن يعيد هيكلة اقتصادها، كي لا تزحف عليها المدينة بشكل كامل؛

- دعم النشاط الفلاحي وتيسير سبله لصالح الفلاحيين، وتطوير الأنشطة الأخرى العصرية.

- وجب تنسيق وتنظيم تدخلات كل الفاعلين في حقل التنمية لتوحيد الجهود وضبط الأهداف والنزول بخطط شاملة وملموسة.

خلاصة:

الحسم بأن المجالات الضاحوية بصفة عامة عرفت تحولات، إن على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى المجالي، أمر لا جدال فيه، لكن تأطير المجال المعني ضمن إطاره المحيط به أمر إلزامي، بذلك نستطيع أن نخرج من دائرة العموميات، ونعطي لمفهوم الضاحية معناه حقا، مما يمكننا من قياس العنصر الحاسم في صناعة وضع دون الآخر، حالة جماعة العليين، كمجال ضاحوي ارتباط سكانها شبه التام بالمدينة، جعل حركيتها الاقتصادية موقوفة الأداء وتنمو بشكل بطيء، فحتى البنية المهنية التي لم تكن في الماضي تعرف تنوعا مهما خارج الأنشطة التقليدية، فنسجل على الرغم أنها تنحو نحو تلقف أنشطة جديدة، إلا أن النشاط الفلاحي لا زال المهيكل الأساسي لتلك البنية.

حينما نتحدث عن جماعة العليين، نكون فقط بصدد المداشر الثلاثة المكونة للتشكيلة السهلية على اعتبار أن المداشر التسعة الباقية والمؤطرة للتشكيلة الجبلية، إداريا تنتمي لتراب مجال دراستنا، لكن فعليا استمرارها موقوف على التراقصات اليومية نحو المدينة، العنصر الطبغرافي والمورفولوجية المجالية للمداشر التي استقرت تاريخيا بشكل طولي ومشتت على مستوى الذروة الكلسية، جعلها ترتبط بعلاقات اقتصادية شبه يومية مع أقرب المراكز المحيطة، عامل القرب فقط هو الحاسم في ذلك، لنكون إزاء جزء يمثل الثلثين من جماعة العليين، لكنه ميت اقتصاديا في علاقته مع مركز الجماعة، لأن المدينة سلبته من مجال انتماءه حتى أصبح مرتبطا بها في أبسط حاجاته، من منطلق تلبية الحاجات الأساسية بالنسبة للإنسان، أمر بديهي أن يحج سكان هاته المداشر نحو المدينة، وهذا تحصيل حاصل، لكن الأمر أبعد ما يكون من حاجة وسعي لتلبيتها، ليضعنا بصدد مجال آفاقه في الدينامية الاقتصادية على الأقل الداخلية تبقى محدودة بل ومنعدمة، ما دامت كل المداشر تحتضن على الأقل محلا لبيع المواد الغذائية، لكن ارتباط السكان بالمدينة جعلهم يضعون جانبا الخدمات التي تقدم لهم تلك المحلات الكائنة بمدشرهم، كيف لا وأن المداشر الثلاثة التي تحتضن خدمات تفوق ما هو كائن بالوحدة السالفة الذكر، مع ذلك سكانها مازالت علاقتهم بالمدينة قائمة، نفس السيناريو ألَم بمشروع السوق الذي تراجعت قيمته وانعدمت جدواه بعد أربعة أشهر فقط من انطلاقه، الطريق هي منطلق ومنتهى الركود الاقتصادي الذي تعيشه الجماعة، على اعتبار أنه العنصر الوحيد الذي حصل عليه إجماع كون أن حصته من هذا الوضع مهمة.

أمر سيدفعنا للنبش في الجسد الإداري الموكولة إليه مهمة تدبير وتسير شؤون مجال دراستنا، مجال ربطه بالمدينة يتحول إلى جزء منها، وعكس ذلك يجعل منه مجالا ريفيا يحاول سكانه التكيف مع مختلف العناصر المحيطة بهم، مما جعل مجالهم المعيش يترجم مختلف تحركاتهم، مسائلين بذلك، مختلف التدخلات الرسمية وكذا المبادرات الجمعوية، عن مدى جدواها ومسايرتها الفعلية لمختلف العناصر المؤثثة لمجال دراسنا، لنتأكد بذلك، هل لنا الحق في عقد الآمال على إعادة هيكلة جماعة العليين ومعها المجالات الضاحوية لمدننا المغربية ليس فقط كمجالات تستنزف مواردها، إنما كوحدة متكاملة إنسانا ومجالا في أفق استثمار موقعها وإمكاناتها في خلق تنمية تجاوزا سنسميها "مستدامة"، أم سنصل في آخر المطاف إلى حكم مفاده أن الفعل التنموي أن الفعل التنموي الحقيقي، دعاماته الأساسية غائبة، وبالتالي، علينا أن نؤجل موعدنا مع التنمية في هذا المجال !

قائمة المراجع:

1.دوحد،المفضل.(1999-2000)."ضاحيةفاس: دراسةجغرافية".بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال، الرباط.

2.عثمان، هناكا. (2007). "المجال المحيط بأكادير الكبرى: نحو مجال ضاحوي متعدد الوظائف". مجلةمجالات مغاربية، الاتحاد الجغرافي المغربي، العدد الأول،35- 52.

3.محمد، بلفقيه. (2002). "الجغرافية القول عنها والقول فيها: المقومات الابستيمولوجية". دار النشر المعرفة، الرباط، المغرب.

4. محمد، السبتي. (2008). "المفهوم الجغرافي للضاحية". مجلة المجال الضاحوي لمدينة مراكش، تنسيق: أحمد الحلايسي، عبد العزيز يحيوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسلة أعمالمجموعة البحث: التدبير الجهوي والتنمية السياحية،69- 74.

5.محمد،المرجان.(1988). "تطور علاقة مدينة تطوان بقبيلة الحوز من 1900 إلى 1956 نحو مقاربة سوسيولوجية لآليات الاستمرار والتغير في النسق المجتمعي بشمال المغرب". رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس- كلية الآداب والعلوم الانسانية- الرباط.

6.محمد، المرجان. (2002). "التحولات الاجتماعية بمنطقة الحوز التطواني". مجلة التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة محمد الخامس- الرباط، سلسلة: ندوات ومناضرات رقم 102،الطبعة الأولى،تنسيق: المختار الهراس، ادريس بنسعيد،97-115.

7.نور الدين،الشيخي.(2000)."تهيئة المجال والتنمية المحلية بالجماعات الساحلية شمال غرب الجهة الاقتصادية طنجة- تطوان". مجلة كلية الآداب بتطوان، العدد 10، جامعة عبد المالك السعدي.

8.ABDELAZIZ, Boulifa. (1999)".Un indicateur des changements économiques et sociaux dans la partie septentrionale des Jbala : l'habitat rural". in : « Développement des montagnes rifaines: quelle stratégie ? » (Actes du colloque international organisé par la Faculté des Lettres & des Sciences Humaines de Tétouan, par l'entremise du G.R.G.Rif, les 12-15 octobre 1994), Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Tétouan, Maroc, Série : Colloques n° 6, pp. 199-220.

9.Agence Urbaine de Tétouan.(2012)."Plan d'aménagement du centre rurale de Alliyenne, Préfecture de M'diq-Fnideq". Royaume du maroc, Ministre de l'habitat, de l'urbanisme, et de la politique de la ville.

10.Groupe pluridisciplinaire d'étude sur les jbala. (1991). "Jbala- histoire et société, étude sur le Maroc du nord-ouest". Edition du CNRS-WALLADA. Imprimer Belveder, Casablanca.

11.Haut Commissariat au Plan. (2006)."Gestion durable des ressources naturelles et de la biodiversité au Maroc". préparé par : ABDELLAH LAOUINA.